



ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)

Journal of Alma'rifa for Humanities

available online at: <https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/>



Aspects of Speech Act Theory in Sibawayh's Book: The Concepts of Obligation and Non-Obligation as a Case Study

Asst.Prof. Dr.Rahim Majeed Radhi
Shatrah University
College of Education for Girls

Asst.Prof.Dr. Mohammed Jassim Mohammed
Middle Technical University
Technical Management Institute

*Corresponding author: E-mail :
mohammed.jassim99@mtu.edu.iq
Raheem.majeed@utq.edu.iq

Keywords:

Theory, Action, Speech,
Sibawayh.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 7. Oct.2024
Accepted 28.Nov.2024
Available online 17. Mar.2025

Email:

almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

Journal of Alma'rifa for Humanities

Journal of Alma'rifa for Humanities

A B S T R A C T

Features of the Speech Act Theory in Sibawayh's Book (The Concept of Obligation and Non-Obligation as an Example).The examination of Sibawayh's book and the analysis of some of its texts containing propositions about the speech act lead us to conclude that the grammatical heritage, particularly Sibawayh's work, is a vast treasure trove of features of pragmatic theory that Western civilization takes pride in. This is evident in Sibawayh's analyses; he often clarifies the meaning of constructs by analyzing their specific contexts and determining the relationship between the speaker and the addressee, or by mentioning the reasons for utterance. Sibawayh employed all of this in analyzing issues of ellipsis and others. He was aware of what modern Western researchers have noted since the eighth century AD and invoked, in his brilliant mind, the circumstances surrounding speech with numerous expressions. He frequently presented, in various parts of his book, non-linguistic elements that serve in place of linguistic elements. For him, language was inseparable from the circumstances of its use, as it is derived from both the internal system of linguistic structure and the social context surrounding the linguistic situation.© 2025AJHPS, College of Education for Girls, University of Mosul.

ملامح نظرية الفعل الكلامي في كتاب سيبويه (مفهوم الواجب وغير الواجب مثالا)

أ.م.د. مجد جاسم مجد
الجامعة التقنية الوسطى
معهد الإدارة التقني

أ.م.د. رحيم مجيد راضي
جامعة الشرطة
كلية التربية للبنات
الخلاصة:

إنَّ استقراء كتاب سيبويه وتفكيك بعض نصوصه التي تحوي مقولات في الفعل الكلامي يذهب بنا بأنَّ التراث النحوي عامة وكتاب سيبويه منجم ضخم في ملامح التنظير التداولي الذي تفتخر به الحضارة الغربية، وهذا نجده واضحا في تحليلات سيبويه؛ أنه كثيرٌ ما يوضح معنى التركيب بتحليل السياق الخاص به ، وتحديد العلاقة بين المُتكلِّم والمُخاطَب، أو ذكر أسباب التلفظ به، كلُّ ذلك استعان به سيبويه في تحليل قضايا الحذف وغيرها ، وتنبَّه سيبويه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون منذ القرن الثامن الميلادي، واستحضر في عقله الفذ، الظروف الحافة بالقول، بكثير من التعبيرات، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غير اللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُدُّ مسدَّها ، فاللغة عنده لم تكن تتفكَّ عن ملابسات استعمالها، ذلك أنَّ اللغَةَ عنده تستمدُّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي ، كما تُستمدُّ من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتنف السَّياق اللغوي.

الكلمات المفتاحية: نظرية، الفعل، الكلام، سيبويه.

المقدمة

عنيت الدراسات اللسانية الحديثة منذ نشأتها باللغة بوصفها وسيلة تواصلية تبليغية؛ لذا عملت اللسانيات على دراسة اللغة بمناهج عدة، وكان لتطور اللسانيات الحديثة أثر كبير في إبراز أهمية اللغة، وكان نتيجة ذلك التطور اتساع دراسة اللغة من حدود الوصف إلى فضاء الاستعمال الفعلي لها، وقد كان لهذا الانتقال أثرٌ في ظهور مناهج واتجاهات جديدة في دراسة اللغة، ومن المناهج اللسانية الحديثة: المنهج التداولي ذو المناهل الفكرية المتعددة، ولقد نال المنهج التداولي عناية كثير من الباحثين؛ بما امتلكه من إمكانيات لحل مشكلات كثيرة واجهتهم في دراستهم للغة بفضل انفتاحه على مختلف المعارف الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها.

ولقد جذب البحث التداولي عناية الباحثين إليه؛ لأنه نجح في فتح آفاق أوسع في دراسة اللغة، فاعتنت التداولية بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وقدرات المتلقين على التفاعل والتواصل، فتعددت لذلك الخطابات المعرفية التي شملها البحث التداولي، وفي ظل المقاربات الفكرية الحديثة بين الدراسات اللغوية الغربية والعربية، عمد الباحث إلى المنهج التداولي؛ ليكون مجالاً رحباً للبحث .

وبعد هذه التوطئة لنُعدّ إلى قول الباحثين عن المرجعية التداولية في كتاب سِينَوِيَه، يقول الدكتور نهاد الموسى: في الكتاب أمثلةٌ كثيرةٌ من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السّياق...، ويتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يُلبس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب، وحال المُتكلِّم وموضوع الكلام...، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كلَّ تركيبٍ في موضعه ويعرف لكلِّ مقالٍ مقامه .

وذهب (جورج بوهاس، وياتريك كوم، وجمال كلوغي) إلى أنّ سِينَوِيَه لا يحلل الملفوظات بانفصال عن سياقها ومقاماتها، وهم يصنفون كتاب سِينَوِيَه من ضمن اتجاه وظيفي تواصلية، يرى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، ويدرسها على هذا الأساس، وليس اتجاهًا شكليًا، يميل إلى رؤية اللغة على أنّها ظاهرة عقلية،

ودراستها بوصفها نظاماً مستقلاً ، وإنَّ سِيَّوِيَّه يركز على بيان أوجه الائتلاف والاختلاف الأساسية بين هذه الملفوظات حال انجازها .

المبحث الاول

نظرية الفعل الكلامي

عرفت الدراسات اللغوية في القرن العشرين اتجاهين رئيسين، هما: الأول الشكلي، والآخر التداولي، أما الأول، فإنه يدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، فهو يهتمّ بالمُنْجَز اللغوي في صورته الآنية بعيدًا عن السِّياق الذي أُنتِج فيه، ويُعنى الثاني بدراسة اللغة في السِّياق، وقد استطاعت التداولية أن تقدّم تفسيرًا ناجحًا لعملية التخاطب بعد تعثر الأنموذج البنيوي.

وفتحت التداولية مجالًا جديدًا واسعًا في آفاق اللسانيات، وبينت أن عملية التخاطب لا تقتصر على الجانب اللغوي وحده، بل تُعنى أيضًا بالعناصر الخارجية كالمُتكلِّم، والمُخاطَب، ومكان، وزمان التخاطب، وكلُّ ما يحيط بالعملية التخاطبية، لمعرفة قصد المُتكلِّم والمعنى المراد؛ لأنَّ المعنى ليس فيما يقول النُّحاة أو ما تقوله المعجمات على الرِّغم من أهمية تلك الأقوال، ولا في العمليات المعرفية المجردة من سياقاتها، ولكن فيما يقصدُ ما يستعمل من اللغة، وما يُريد فيها، ويفهم من يتلقاها، وفيما ينتج من دلالات بوساطة الظروف الحافة بالقول، وهو ما أعطى لهذا الحقل المعرفي، بعدًا معرفيًا جديدًا تتداخل فيه علوم مختلفة. (محمد، 2010م، 20).

وقبل التطرق لنظرية الفعل الكلامي لابدَّ من وقفةٍ موجزةٍ نسعى من ورائها إلى التعريف بالتداولية بشقيها اللغوي والاصطلاحي:

التداولية: لغة: إنَّ الجذر اللغوي لمصطلح التداولية هو (دَوَلَ)، فقد ورد مثلًا في مقاييس اللغة: ((دَوَلَ الدَّالُّ والوَاوُ واللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَحْوُلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفٍ وَاسْتِرْحَاءٍ)). (ابن فارس، 1979م، 214/2).

وجاء في لسان العرب، (وقالوا: دوالئك، أي: مداولةً على الأمر؛ قال سيبويه: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال، ودالت الأيام، أي: دارت، والله يُداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرّةً وهذه مرّةً، ودال الثوب يدول، أي: بلي، وقد جعل ودّه يدول)) (ابن منظور، 1414هـ، 252/11)،

فالتداول هو التناقل والتحول، بعد أن كان مستقرًا في موضع ومنسوبًا إليه، وقد اكتسب مفهوم التحول والتناقل من الصيغة الصرفية (تفاعل) الدالة على تعدد حال الشيء، ومفردة (تداول) ترتبط بتداول الشيء مرة بعد مرة، ومن هذه الصيغة جات مفردة: (دوَالَيْكَ)، أي: مداولة بعد مداولة ودال الشيء أصبح متداولًا، ومن الفعل دال جاء المصدر الصناعي (تداولية). (بوجادي، 2009م، 148؛ عبدالمطلب، 2016م، 25/1، العدد 97: 64).

ووضع الدكتور طه عبد الرحمن تحديدًا لمفهوم التداولية يقول فيه: ((من المعروف أنَّ الفعلَ (تداول) في قولنا: تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس فيما بينهم ... (النقل) و(الدوران) يدلان بذلك في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين، أو قل معنى (التواصل)،... فيكون التداول جامعًا بين جانبيين اثنين هما: التواصل والتفاعل، فمقتضى التفاعل، إذن، أن يكون القول موصولًا بالفعل)) (عبدالرحمن، د.ت، 244)، وعليه فإنَّ مجموعة هذه المعاني التحول والتناقل، يقتضي وجود أكثر من حال، ينتقل بينها الشيء وتلك حال اللغة متداولة من حال لدى المُتَكَلِّم إلى حال أخرى لدى المُخاطَب، ومنتقلة بين الناس يداولونها بينهم.

التداولية اصطلاحًا: اكتسبت التداولية عددًا من التعريفات، بناءً على مجال عناية الباحث نفسه، فقد يقتصر الباحث على دراسة المعنى، وليس المعنى بمفهومه الدلالي، بل بوصفها دراسةً ((في سياق التواصل، ممَّا يسوغ معه تسمية المعنى بمعنى المُتَكَلِّم، فيُعَرِّفُهَا المعنى التواصلية، أو معنى المُتَكَلِّم في كيفية قدرته على إفهام المُخاطَب بدرجة تتجاوز ما قاله)) (الشهري، 2004، 22)، وقد يُعَرِّفُهَا انطلاقًا من عنايته بتحديد مراجع الألفاظ، وأثرها في الخطاب، ومنها الإشارات بما في ذلك طرفي الخطاب، وبيان وأثرهما في تكوين الخطاب، ومعناه، وقوته الانجازية، وهناك من يُعَرِّفُهَا من وجهة نظر المُتَكَلِّم، بأبها كيفية إدراك المعايير، والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب، بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية، في ضوء عناصر السِّياق بما يكفل له ضمان التوفيق من لدن المُخاطَب عند تأويل قصده، وتحقيق هدفه. (الشهري،

(2004،22).

وتختص التداولية بدراسة المعنى كما يوصله المُتَكَلِّم ويفسره المُخاطَب ؛ لذلك فهي مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات هذه الألفاظ منفصلة، فالتداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المُتَكَلِّم (يول،2010،19)، تَضَمَّن على الميدان من الدراسات بالضرورة تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين وكيفية تأثير السِّياق فيما يقال، ويتطلب ذلك أيضًا التمعن في الآلية التي ينظم بواسطتها المُتَكَلِّمُون ما يريدون قوله وفقًا لهوية الذي يتكلمون إليه، وأين، ومتى، وتحت أيَّة ظروفٍ؟ فالتداولية إذا هي دراسة المعنى السِّياقي (يول، 2010، 19).

وتُعرَّف التداولية بأنَّها ((الفرع المعني بدراسة الكيفية التي يستعمل بها المُتحدثون اللغة، استعمالًا لا يمكن الوقوف على المراد منه، بالاعتماد على المعرفة اللغوية)) (إتشسن، 2016م،44)، فمن الواضح أنَّ التواصل لا يعتمد على التحقق من معاني الكلمات في عبارة ما، فحسب، بل يعتمد كذلك على التحقق ممَّا يعنيه المُتَكَلِّمُون بالملفوظات التي ينطقونها، وإنَّ المتكلمين هم الذين يوصلون المعنى عبر التضمينات، وإنَّ المُخاطَبين هم الذين يتعرفون على هذه المعاني الموصلة عبر الاستدلال.

وبعد هذه التوطئة لِنَعُوذَ إلى قول الباحثين عن المرجعية التداولية في كتاب سِيَبَوِيَّه، يقول الدكتور نهاد الموسى: ((في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السِّياق...، ويتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يُلبس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب، وحال المُتَكَلِّم وموضوع الكلام...، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كلَّ تركيبٍ في موضعه ويعرف لكلِّ مقالٍ مقامه)) (موسى، 1974،316).

وذهب (جورج بوهاس، وباتريك كوم، وجمال كلوغلي) إلى أنَّ سِيَبَوِيَّه لا يحلل الملفوظات بانفصال عن سياقها ومقاماتها، وهم يصنفون كتاب سِيَبَوِيَّه من ضمن اتجاه وظيفي تواصلية، يرى أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، ويدرسها على هذا

الأساس، وليس اتجاهًا شكليًا، يميل إلى رؤية اللغة على أنها ظاهرة عقلية، ودراستها بوصفها نظامًا مستقلًا، وإنَّ سِيَبِيُوِيَه يركز على بيان أوجه الائتلاف والاختلاف الأساسية بين هذه الملفوظات حال إنجازها. (مقبول، 2019م، 276).

وأكد هذه الرؤية باحث آخر ((ويذهب سِيَبِيُوِيَه إلى أنَّ نظام القواعد التركيبية والدلالية مضبوط بالنسق التداولي الذي يربط المُتَكَلِّم بالمُخاطَب في مقامات معينة، قامت، على أسس اجتماعية وعقدية وفكرية أسست أرضيتها التداولية)) (إدريس، 2004م، مج33/ ع1، 694). وأكد هذه الاستنتاجات المستشرق (كارتر) عندما عدَّ سِيَبِيُوِيَه ندًا لـ(جرايس) في قواعد التخاطب قائلًا: ((قرأء الكتاب سيجدون تلك الأفكار مألوفة لديهم جدًا)) (كارتر، 2017م، 19/ 387).

وتنبه سِيَبِيُوِيَه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون، والعرب منذ القرن الثامن الميلادي، واستحضر في عقله الفذ، الظروف الحافة بالقول، بكثير من التعبيرات، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غير اللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُدُّ مسدَّها (سيبويه، 1988، 74/1، 76، 232، 224، 263، 66/2، 130)، فاللغة عنده لم تكن تنفك عن ملايسات استعمالها، ذلك أنَّ اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي، كما تُستمد من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتنف السِّياق اللغوي (كاظم، 2017م، مج23/ع96، المقدمة)، وقد عرض أمثلة كثيرة تؤيد ذلك، منها قوله: ((وذلك قولك: أتميمًا مرّةً وقيسيًا أُخرى)) (سيبويه، 1988، 433/1)، فالمُخاطَب حين يسمع هذا الكلام يخطر في باله أنَّ المُتَكَلِّم يسأل هل أنت من تميم أو من قيس؟ وهو لا يُريد المعنى الحرفي للتركيب، بل يريد معنى آخر عرف فيما بعد بالاستلزام الحواري، أو المعنى المشتق، أو ما نعته (ديكرو) بقانون الاقتضاء، الذي حلَّ به مشكل الأفعال غير المباشرة التي قال بها (سيرل)، وهذا التحليل الذي عرضه سِيَبِيُوِيَه بقوله: ((وإنَّما هذا أنَّك رأيت رجلاً في حال تلونٍ وتقلٍ، فقلت: أتميمًا مرّةً وقيسيًا أُخرى، كأنَّك قلت: أتحوَّل تميمًا مرّةً وقيسيًا أُخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلونٍ

وتتقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به؛ لِنِفْهَمِهِ إِيَّاهِ وَيُخْبِرِهِ عَنْهُ، ولكنه وبَّخَهُ بِذَلِكَ)) (سيبويه، 1988، 433/1).

يُبين سِبْيَوِيَهُ هُنَا حَالَةَ الشَّخْصِ الَّذِي يَتَحَوَّلُ مِنْ عَشِيرَةٍ إِلَى عَشِيرَةٍ أُخْرَى وَكَأَنَّهُ يَنْقُلُ لَنَا مَشْهُدًا حَوَارِيًّا بَيْنَ شَخْصٍ مُتَلَوِّنٍ وَمُتَغَيِّرٍ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَى عَشِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبَيْنَ أَشْخَاصٍ يَنْظُرُونَ لَهُ بِازْدِرَاءٍ إِزَاءَ هَذَا الْعَمَلِ، وَهَذَا الْوَصْفُ لِلظَّرُوفِ الْحَافَةِ بِالْقَوْلِ، وَتَصْوِيرُهَا بِهَذِهِ الشَّكْلَةِ يَعْكَسُ مَعْرِفَةَ سِبْيَوِيَهُ بِالْمَرْجِعِيَّةِ التَّدَاوِلِيَّةِ الَّتِي أَحَالَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الصُّورَةُ الْمَكْرَرَةُ فِي مَجْتَمَعِ الْبَصْرَةِ لِكُونِهِ مَجْتَمَعًا خَلِيطًا، وَقَدْ نَقَلَ لَنَا مَشْهُدًا مَصُورًا بِكَلِّ مَا فِيهِ مِنْ مَلَابَسَاتٍ خَارِجِيَّةٍ لَمَّا يَحْسُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ، وَيُوظِّفُهَا فِي تَوَجُّهِهِ لِأَسْلُوبِ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي وَجَّهَهُ بِطَرِيقَةٍ تَخْتَلِفُ عَمَّا يُرَادُ إِذَا كَانَ مُسْتَفْهَمًا، وَكَانَ أَسْلُوبُ التَّوْبِيخِ الْغَايَةِ الَّتِي يَرُومُ الْإِفْصَاحَ عَنْهَا، فَقَدْ لَحِظَ سِبْيَوِيَهُ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ يَنْصَرِفُ إِلَى التَّوْبِيخِ، وَالتَّقْرِيرِ فِي ضَوْءِ مَعْطِيَّاتِ الْمَوْقِفِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَيَدْرِكُ أَنَّ الْكَلَامَ جُزْءٌ مِنْ سِيَاقِ اجْتِمَاعِيٍّ مُوَصُولٍ، وَقَدْ تَجَاوَزَ النَّظَرَ إِلَى اللِّسَانِيَّاتِ الْدَاخِلِيَّةِ، وَمَدَّ نَظْرَهُ إِلَى اللِّسَانِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ.

إِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَ عُنَاوَرِ الْخِطَابِ وَمَرْجِعِيَّاتِهِ تَعُدُّ مِنَ الشَّرُوطِ الْجَوْهَرِيَّةِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ مِنْ غَيْرِهَا الْإِدْعَاءُ بِأَنَّ الْمُتَخَاطَبَ قَادِرٌ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ الْخِطَابِ، وَالْمَرْجِعِيَّةِ التَّدَاوِلِيَّةِ: الْحَمْلُ الصَّحِيحُ لِلخِطَابِ، أَي: الْوُقُوفُ عَلَى قِصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرٌ مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةِ الْمُخَاطَبِ بِالْمَعْطِيَّاتِ الْوَضْعِيَّةِ لِللُّغَةِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا التَّخَاطَبُ (علي، 2016م: 27؛ ريكاناتي، 2018م: 13)، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، يَنْبَغِي لِأَيِّ قِصْدٍ لِمُنْكَلِمٍ أَنْ يَسْبِقَ بِاسْتِعْمَالِ مَقْصُودِهِ، وَهُوَ مَا يُوَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَصْدُرُ عَنِ الْمَجْنُونِ لَا يَسْتَحِقُّ الْقِصْدَ، مَعَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَسْتَطِيعُ فَهْمَهُ، بِيَدِ أَنْ تَمَّةً فَرْقًا جَوْهَرِيًّا فِي فَهْمِ الْكَلَامِ، وَحَمْلِهِ عَلَى وَجْهِ مَا، وَمِنْ ثَمَّ، يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَافَرَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ فِي الْأَقْلَى لِكِي يَسْتَحِقُّ الْكَلَامَ حَمْلَهُ عَلَى وَجْهِ مَا مِنْهَا: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَقْصُودًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَإِنْ يَكُونُ مَقْصُودًا بِهِ مُخَاطَبَ مَعِينٍ، وَإِنَّ الْمُخَاطَبَ الْمَقْصُودَ عَاقِلًا، وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُ، لِذَا لَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ الْقِصْدِ فِي كَلَامِ النَّائِمِ. (علي، 2006م: 74).

وَالنَّازِرُ فِي كِتَابِ سِبْيَوِيَهُ يَجِدُ أَنَّهُ لَا يَدْرُسُ اللُّغَةَ الْمُجَرَّدَةَ، بَلْ يَدْرُسُ اللُّغَةَ

الحيّة في ارتباطها بمستعملها، وإنّ قدرة المُخاطَبِ على الحمل تُحَقِّزُ بقصد المُتَكَلِّمِ أنّ كلامه إنّما استعمل؛ لِيُكْتَشَفَ المُخاطَبُ؛ وبذلك يشعر أنّه مطالب ببذل الجهد لفهم قصد المُتَكَلِّمِ، وقد راعى ذلك سَبَبِيَّوِيَّةً كثيرةً في تأويلات قصد المُتَكَلِّمِ، وأحوال المتخاطبين، ونجد تفرقه بين الوظيفتين الانجازية والخبرية للكلام .

والآن لنا أن نسأل هل عرف سببويه تحليل الفعل الكلامي إلى الأفعال الفرعية المكونة له كتحليل (أوستن) أو تحليل (سيرل)؟ وهل أدرك الفروق الاعتبارية بين زوايا النظر للفعل الكلامي؟ هذا ما يجيب عليه البحث في الصفحات القادمة.

المبحث الثاني

مفهوم الواجب وغير الواجب عند سببويه

قسّم سَبَبِيَّوِيَّةُ الكلام على قسمين كبيرين هما: الواجب وغير الواجب، من غير أيّ تصريحٍ بالحدِّ لهما إلاّ أنّ الدكتور خالد ميلاد استخلص المقصود بهما من خلال تتبع أهمّ السياقات التي وردت فيها. فقد عرّف الدكتور خالد ميلاد الواجب بأنّه ((الواقع والساقط والمُستقر في الذهن والتّصور على سبيل الثبوت سواء أوقع في الخارج أم لم يقع)) (ميلاد، 2001م، 74؛ المرشد، 2013م، 52)، وأمّا غير الواجب فإنّه ((ما لم يستقر في ذهن المُتَكَلِّمِ)) (المرشد، 2013م، 52)، وقد استدركت الباحثة السعودية أفرح علي، على هذا التعريف، وإنّ استدراكها كان على أنّ النفي ثابتٌ مُستقر في الاعتقاد ويدل على (غير الواجب) (المرشد، 2013م، 53)، متخذة من نصّ سَبَبِيَّوِيَّةٍ دليلاً على هذا الاستدراك ((هذا باب حروفٍ أُجريتُ مُجرى حروفِ الاستفهام، وحروفِ الأمر والنهي، وهي (حروف النّفي)، شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّمَ الاسم قبل الفعل؛ لأنّهنَّ غير واجباتٍ، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبتين)) (سببويه، 1988، 216/1)، واستدراك الباحثة قد تنبّه إليه الدكتور خالد ميلاد عندما عرض النصّ الذي استدركت به عليه معللاً ذلك بنصّ لسَبَبِيَّوِيَّةِ

يحاول أن يقلل من هذه المشابهة، وسيبويه كان واعياً للفرق بين النفي والاستفهام وغيره من الأعمال غير الواجبة. (ميلاد، 2001م، 71).

وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وعدهً مُشكلاً صغيراً، قد يشتهه على الباحث بأنَّ سيبويه وصف النفي بأنه غير واجب، وإنَّه يعدُّ الخبر المثبت والمنفي واجباً على حدِّ سواء (صالح، 2012م، 165)، وقد عقَّب سيبويه مُعلِّقاً على ذلك: ((وسهل تقديم الاسماء فيها؛ لأنَّها نفى لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنَّما هي مضارعة، وإنَّما تجيء لخلاف قوله: قد كان، وذلك قولك: ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته، وما عمراً لقيتُ أباه ولا عمراً مررتُ به ولا بشراً اشتريتُ له ثوباً)) (سبويه، 1988، 216/1)، ومعنى ذلك أنَّها مضارعة بدخولها على الكلام المنفي ممَّا يدخل على المبتدأ، وقد فسَّر ذلك السيرافي بقوله: ((وأما شبهها بالمبتدأ فلأنَّها نقيضة المبتدأ، ونفي له، والنفي يجري مجرى الإيجاب، إلا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: (قام زيدٌ)، فنفي هذا أن تقول: (ما قام زيدٌ) تردُّ الكلام على لفظه وتدخل حرف النفي)) (السيرافي، 2008م، 3/2)، فالنفي هنا هو نظير الإيجاب بالنسبة للمبتدأ، وليس نظير لغير الواجب الذي يتصف به الأمر والاستفهام وغيرهما (صالح، 2012م، 166) هو يريد القول الفرق بين الموجب وهو الذي يقابل مصطلح الخبر عند المحدثين هو أن النسبة في الخبر نسبة حكمية تقيد ثبوت المسند اليه للمسند أو كما يقول المناطقة ثبوت المحمول للموضوع أما بالنسبة لغير الموجب والتي تقابل مصطلح الإنجازية عند المحدثين فليس فيها ثبوت المسند اليه للمسند (فالجملتان (قام زيدٌ، ما قام زيدٌ) في الحالتين هنا ثبوت للنسبة وبذلك هي بعيدة عن الإنجازية غير الموجب بمصطلح سبويه، أي أنَّ الكلام الذي يحسن السكوت عليه بالتأكيد يتضمن نسبة المسند الى المسند اليه ويتعبير سيرل المحتوى القضوي فأن قصد منه المعنى الحاصل في الواقع الخارجي ووقعت فعلا مع الاعتقاد بها أو حصول النية يمكن عد الكلام موجبا أي خبر .

إنَّ الواجب عند سيبويه لا يقترن بالفعل الماضي حسب، بل جعل من الفعل غير الواقع خبراً، ومن ذلك الفعل المضارع المرفوع عده من الواجب وهذا

يعني أنّ الواجب عند سببويه يرتبط باعتقاد المتكلم، وبما هو مُستقرّ في ذهنه مع وقعه في الخارج، في المقابل يكون غير الواجب من الكلام غير المُستقرّ وغير ثابت في الذهن والاعتقاد.

والمؤكّد في كلّ هذا أنّ المُستقرّ والثابت راجع إلى تصديق المُخاطب ومعرفة وكفايته الذي يقرّ بوقوعه في الماضي أو عدم ثبوته وعدم وقوعه في الذهن؛ لأنّ المعرفة مشتركة بين المتكلم والمخاطب في اكتساب اللغة.

وسببويه في هذا الاعتقاد يقارب البعد الثاني الذي قال به (سيرل)، وهو البعد النفسي (اعتقاد، نية، إرادة) الذي يعبر عنه ذلك الكلام، وهذا راجع إلى تأثيره بالفكر الاعتزالي، نجد هذا التفكير واضحاً عند النّظام (ت: 221هـ) وهو قريب من عصر سيبويه بل معاصراً له، والنّظام كان يعتقد بأنّ صدق الخبر هو مطابقته للاعتقاد المُخبر بغض النظر عن كون ذلك الاعتقاد صواباً أو خطأً، أمّا الكذب فهو عدم مطابقته لاعتقاد المتكلم بغضّ النظر عن مطابقته للواقع (خليفة، 2007م، 359)، وكان النّظام قد احتج بقوله تعالى: {وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ} (المنافقون: 1)، فقد كذبهم الله (سبحانه وتعالى) في قوله {إِنَّكَ لَرَسُولُهُ} مع مطابقته للواقع إلا أنّه لم يطابق اعتقادهم فقد كانوا منافقين (الزمخشري، 1407هـ، 538/4)، والظاهر أنّ النّظام (ت، 221هـ) عدّ البعد الثاني من أبعاد سيرل أي الوضع النفسي للمتكلم الذي يعبر عنه الفعل مثل الاعتقاد والارادة والنية وعدّ بديلاً للبعد الاول الذي هو علاقة الفعل بالعالم الخارجي فالمعنى النفسي قائم في الذهن حسب رأي النّظام وهو الخرج الذي قد يطابقه الكلام أو لا يطابقه هذا يدلّ على أنّ المعتزلة كانوا سبّاقين في اكتشافهم لأمثال هذه التقسيمات التي عاد اكتشافها (سيرل) و(أوستن) وغيرهم من فلاسفة أفعال الكلام، وأن كان تلميذه الجاحظ كان غير موافق لرأي استاذة (النّظام) واقراً هناك بعداً ثالثاً لا صادق ولا كاذب.

والسؤال الذي يُثار هل اقتبس سببويه معنى هذه الثنائية من علم آخر، وأسقطه على مفهوم الواجب وغير الواجب؟ إذ عرض الدكتور خالد ميلاد أصل الوجوب باللغة، ويرى أنّ سببويه استعملها بالمعنى اللغوي الذي عرضه صاحب

لسان العرب ((وَأَصْلُ الْوُجُوبِ: السُّقُوطُ وَالْوُقُوعُ، وَوَجَبَ الْمَيْتُ إِذَا سَقَطَ وَمَاتَ ... وَوَجَبَتِ الشَّمْسُ وَجَبًا، وَوُجُوبًا: غَابَتْ)) (ابن منظور، 1414هـ، 1/794).
و الواجب ما كان ثابت الوقوع ، وغير الواجب ما كان ممكنًا أو ممتنعًا، وقد أشار إلى تقسيم علم الكلام للواجب والممتنع والإمكان، ولم يدع الدكتور ميلاد تأثر سينيويته في المعنى الكلامي أو بنى عليه مفاهيمه النحوية (ميلاد، 2001م، 66)، والباحث ليس على وفاق مع ما يقول الدكتور ميلاد؛ لأنَّ تأثير الفكر الاعترالي واضح للعيان في سطور كتاب سينيويته، وقد بنى سينيويته أغلب قواعده النحوية بعد المدارس مع شيوخه على مقولات الفكر الاعترالي .

وقد تنبّه لهذا المستشرق (كارتر) الذي دافع عن الجذر الأبتمولوجي العربي في النحو بوساطة مدارسته كتاب سينيويته، وهذا ما أشار إليه الدكتور مؤيد آل صوينت، بقوله: ((ويمكن القول إنَّ كارتر فكَّ الخطاب السينيويهي بدرجة عالية من الفحص عبر آليات اشتغال واضحة ومحددة ، وهذا معطى أول، أمَّا المعطى الثاني عند كارتر فيمكن في دفاعه عن الجذر المعرفي العربي الإسلامي للنحو العربي في وجه من زعموا نسبته إلى المنطق الأرسطي...)) (صوينت، 2012م، 11/58)، مستحضراً نصاً نفيساً للمستشرق (لكارتر) يؤيد اتجاهه أنَّ هناك ((جذوراً وأصولاً ينبغي البحث عنها في حقول المعرفة العربية الإسلامية وليس خارجها، نظراً لتفاعلها الطبيعي المدهش داخل البنية المركبة للعقل العربي والمسلم)) (صوينت، 2012م، 11/58)، وهذه الشهادة من المستشرق (كارتر) تكفي للردِّ على مَنْ يرى بأنَّ النحو العربي اعتمد في مقولاته على النحو اليوناني ولاسيما مدونة سينيويته.

ومن النصوص التي عالج فيها سينيويته الواجب وغير الواجب جواز عطف الاسم على مَوْضِع اسم إنَّ، وعدم العطف بعض الحروف المشبهة بالفعل بناءً على تقسّمه للواجب وغير الواجب على الرغم أنَّ تأثيرهنَّ العاملي واحد، لكنه افردي (إنَّ) و (لكنَّ) بجواز العطف ((هذا بابٌ ما يكون محمولاً على (إنَّ) فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء)) (سيبويه، 1988، 25/3)، وبعد ذلك فرَّق بين الموجب وغير الموجب بقوله: ((واعلم أنَّ (لعلَّ) و(كأنَّ)

و(لَيْتَ) ثلاثتُهُنَّ يجوز فيهنَّ جميع ما جاز في (أَنَّ)، إلاَّ أَنَّهُ لا يُرْفَعُ بعدهنَّ شيءٌ على الابتداء، وَمِنْ ثَمَّ اختارَ الناسُ: لَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وعمراً وَقَبَّحَ عندهم أنَّ يحملوا عمراً على المُضْمَرِ حتى يقولوا هو، ولم تكنْ (لَيْتَ) واجبةً ولا (لَعَلَّ) ولا (كَأَنَّ)، ففُتِحَ عندهم أنَّ يُدْخِلوا الواجبَ في مَوْضِعِ التَّمْنِي فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (إِنَّ)) (سيبويه، 1988، 28/3)، أي أن سيبويه يُريد القول: أن ثمت فرقا بين الجمل الانشائية والجمل الخبرية بتعبير اللغويين العرب القدامى والجمل الانجازية والجمل الوصفية أو الخبرية بتعبير المحدثين من العرب والغربيين.

وقد فَسَّرَ السِّيرافي عدم موافقة سِيَبِيَّوِيَه العطف بسبب اختلاف المعنى ((حَمَلُ المعطوفِ على هذه الحروف على الابتداء يغيِّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي؛ لذلك لم يحملوه على الابتداء، إلاَّ ترى أَنَّا لو قلنا لیت زيدا منطلقاً وعمرو مقيماً على عطف جملة على جملة كان عمرو مقيماً خارجاً عن التمني)) (السيرافي، 2008م، 474/2)، وهو يري القول: أن الجملة الاولى انشائية ليس لها تطابق للواقع حتى يمكن أن يقال لها صادقة أو كاذبة أما الجملة الثانية خبرية؛ لأن إقامة عمرو فيها اعتقاد عند المتكلم حسب البعد الثاني أي البعد النفسي وكذلك يتوفر البعد الاول مطابقتها للخارج وهذا عين ما قالت به نظرية الفعل الكلامي.

والسِّيرافي في تحليله لم يتناول لعل ولا كأنَّ اكتفاءً بما علل عدم جواز الاستعمال مع لیت وقاس عليها الاثنتين تبعاً، وسِيَبِيَّوِيَه يعي الدلالة التي تؤديها (ليت)، بتعبيرها عن طلب أمرٍ مُستحِيل الحصول عليه، مما يعني عدم ثباته وعدم تحققه ولا يختلف مع لعلَّ فهي في مُجْمَلِها تشترك في التعبير عن غير الواجب، أي: الأمر لم يقع بعد، وإنَّ كان متوقفاً يرجى حصوله، ولا تبتعد كأنَّ بدالاتها على ما تعرض للمُتَكَلِّمِ أو المُخاطَبِ عن توهمٍ أو شكٍّ أو ظنٍّ وقع فيه ولم تأتِ (لكنَّ) إلاَّ لرفع توهم تولّد من كلام سابق وكذلك إنَّ (عبدالسميع، العدد 20، 2006م، 38/1؛ المرشد، 2013م، 36)، ويرى عبد الهادي الشهري أنَّ (لَعَلَّ، وكَأَنَّ، ولَيْتَ) مشابهتها للأفعال؛ لأنَّها لا تقع إلاَّ على الأسماء، وفيها

معانٍ من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة من دون الأفعال (الشهري، 2004م، 139).

وإنَّ الغالبَ على الملفوظات التي أدرجها سيبويه ضمن الواجب واقعة في الخارج قبل، أو في أثناء الحديث، ولكنَّ هناك ملفوظات لم يقع فيها الفعل في الكون الخارجي كما في الفعل المضارع المسبوق بالسین وسوف جعله سيبويه واجباً (المرشد، 2013م، 55)، وذلك قوله: ((قد كان عندنا فسوف يأتينا فيُخَدِّثُنَا)) (سيبويه، 1988م، 4/152)، وكذلك قوله: ((إنَّه عندنا فيُخَدِّثُنَا، وسوف آتیه فأخَدِّثُهُ ليس إلَّا، إنَّ شِئْتُ رفَعْتُهُ على أنْ تشركَ بينه وبين الأول، وإنَّ شِئْتُ كان منقطعاً)) (سيبويه، 1988م، 4/150)، نجد سيبويه يؤكد على شروط (سيرل) (القاعدة الاساس) يكون النطق بالجملة بمثابة التعهد بأن المحتوى القضوي حالة واقعية، وبذلك يطبق شروط الموقفية وعلاقتها بالصدق والكذب بصورة عملية من غير تنظير وكأن التنظير عمل مفروغ منه.

إنَّ الواجب عند سيبويه لم يكن مساوياً للمعنى اللغوي كما يقول الدكتور خالد ميلاد، ومن اتبعه من الباحثين؛ لأنَّ الفعل المضارع الدال على الاستقبال من المفترض غير واقع في الكون الخارجي، وقد جعله واجباً، وهذان النَّصَّان يدلان على معنى الوعد والوعيد في العرف الاجتماعي من الالتزامات التي ينبغي إنفاذها؛ لأنَّ الْمُتَكَلِّم هو مَنْ قطعَ على نفسه نجاح هذا العمل عندما أعطى المُخاطَب وعداً مطلقاً بإيقاعه في الكون فأصبح بمنزلة الواقع (المرشد، 2013م، 56)، وهذا ما نقول به نظرية الفعل الكلامي، وقد نظَّر لها سيبويه بعبارة موجزة بقوله: ((لَأَتُكَّ قد أُوجِبَتْ أنْ تَفْعَلَ فلا يكونُ فيه إلَّا الرِّفْع)) (سيبويه، 1988م، 4/150)، وسيبويه كان على وعي تام بالفرق بين المعرفة الوظيفية والمعرفة الشكلية، أما من ناحية المصطلح فلا يقلل من قيمة الاكتشاف فمثلاً سيبويه يقول قد أُوجِبَتْ وهذا يقابل مصطلح الاخبار.

وإنَّ الفعل المضارع المرفوع الذي يقع مَوْقع الاسم هو فعل واجب، على حين أنَّ الفعل المضارع المنصوب الذي يقع مَوْضِعاً يؤوَل بالاسم، والفعل المضارع المجزوم الذي يمكن أن يردَّ لا في مَوْضِع الاسم ولا في مَوْضِع ما

يؤول باسم فإنهما فعلان غير واجبين، وبناءً على علة الحمل على الموضع، فإن الفعل المضارع المرفوع القائم مقام الاسم المرفوع يدلُّ على الوجوب، وذلك بموجب علامة الرُّفْع التي تقتضي تأكيد اعتقاد المُتَكَلِّم اليقيني (التهامي، 2013م، 252-253).

وفي إطار تتبع الملفوظات المُعَبِّرة عن الأمر والنهي في الكتاب أُلْفِينَا سِيَبِيَّوَيْهِ في الباب الذي يحمل عنوان: ((هذا بابُ الأفعال في القَسَمِ)) (سيبويه، 1988م، 228/4)، وبعد أن صاغ قانون الشُّمول [وهو الذي يقتضي عدم اخفاء أي من المعلومات التي لها صلة بالموضوع] في مقدمة الباب حتَّى مُخَاطَبِهِ على اعتمادهما في استعمالته للأفعال في القسم، والقسم توكيد لكلامك إذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع وبذلك أخرج الفعل الواقع من القسم، والآخر هناك أفعال فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراً بعد قولك (والله) منها أقسَمُ، أشْهَدُ، وإنَّ النون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، وإنَّما تدخلُ على فعلٍ غيرِ واجبٍ (سيبويه، 1988م، 228/4)، وعندما سَمِعَ من العرب، أو من بعض النُّحَاة الذين أخذ منهم الملفوظات الإتيان، (أقسمت عليك إلا فعلت ولمَّا فعلت) ،وقد وجدهما يتعارضان مع قانون الخطاب الذي حرص على وضعه في بداية الباب ذهب مُسَائِلًا شيخه الخليل عن تحليل ذلك الذي أبهم عليه، أو لنقل تعارض مع توجهه في الفصل بين الواجب وغير الواجب بناءً على معناهما اللغوي، إذ قال: ((وسألت الخليل عن قولهم: أقسَمْتُ عليك إلا فعلتَ ولمَّا فعلتَ، لِمَ جاز هذا في هذا المَوْضِع، وإنَّما (أقسمتُ) ها هنا كقولك: (والله)؟ فقال: وجه الكلام (لَتَفْعَلَنَّ) ها هنا، ولكنهم إنَّما أجازوا هذا؛ لأنَّهم شَبَّهوه بـ (تَشَدُّتُكَ اللهُ)، إذ كان فيه معنى الطلب)) (سيبويه، 1988م، 228/4)، يتضح من كلام الخليل أنَّ أصل الملفوظ: أقسَمْتُ عليك لَتَفْعَلَنَّ بمعنى يُفِيد القسم غير أنَّ المُقْسِمَ لا يقسم على نفسه، وإنَّما يقسم على مُخَاطَبِهِ، ويلزمه فعل شيء ما، وقد أتى بلفظه عليك وبنون التوكيد لتقوية هذا المعنى (عليوي، 2014م، 496).

وقد أوضح السِّيرافي قول الخليل الذي نقله سِيَبِيَّوَيْهِ بأمانة بما يفهم هو من موضوع الصدق والكذب المطابق للواقع وغير المطابق للواقع: ((وأما أقسمت

عليك إلا فعلت، ولما فعلت، فإنَّ المُتَكَلِّمَ إذا قال: أَسْمُتُ عليك لِنَفْعَلَنَّ، فهو مُخْبِرٌ عن فعل المُخاطَبِ أَنَّهُ يَفْعَلُ ومُقَسَّمٌ عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب؛ لأنَّه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أَسْمُ عليك إلا فعلت، وكما فعلت، فهو طالبٌ منه سائلٌ ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب، وللفرق بين المعنيين فرق بين اللفظيين)) (السيرافي، 2008م، 318/3)، إنَّ سيبويه يُشير إلى أن المتكلم عندما يعتقد من أن مخاطبه سوف ينجز الوعد وهذا الاعتقاد قاده الى التأكيد اصبح الفعل بحكم الموافق للخارج، وبذلك هنا اخبار واما عندما لا يلزمه التصديق ولا التكذيب أي غير موافق للخارج وهو طلب ممكن أن يتحقق وممكن لا يتحقق لذا عدّه فعل انشائي انجازي لا يخضع لشروط الصدق والكذب.

وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى بقوله: ((واعلم أنَّك إذا أخبرت عن غيرك أَنَّهُ أَكَّدَ على نفسه أو على غيره فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت)) (سيبويه، 1988م، 230/4)، هذا النصُّ يُعدُّ نظرية في الفعل الكلام من وجهة نظر الباحث على اقل تقدير أي أن الاخبار والاقترارات من الافعال الكلامية الخبرية هي في كل الاحوال تختلف عن الانجازيات الاخرى في كون محتواها الخبري يشير الى الخارج قد يطابقه أو لا يطابقه وقد اضافة سيبويه شرط من شروط الموفقية للفعل الكلامي الخبري الا وهو اعتقاد المتكلم، وهذا يعني أنَّ سيبويه لم يقف عند الشكل الخارجي للملفوظ، وللظواهر التي يروم مقاربتها، بل كان يتجشم مشقة التنقيب عن المعنى، أو التحليل، والتقدير؛ لذلك ألفناه يسوق تفسيرات لأنماط تأليفية مختلفة تكشف عن تجاوزه أحياناً عن المقاربة النحوية الخالص.

وقد تنبه سيبويه إلى الفرق الدقيق في المعنى عندما فرق بين القولين: ((إذا قُلْتَ: هل تضرب زيداً، فلا يكون أن تدَّعي أنَّ الضرب واقعٌ، وقد تقول: أتضرب زيداً وأنت تدَّعي أنَّ الضرب واقعٌ)) (سيبويه، 1988، 323/4)، فهذا استفهام وهو سؤال عمّا لم يستقر عند السائل من علم، فهو غير واقع، ويوصف الاستفهام بأنَّه غير واجب لهذا السبب أما الملفوظ الأخير ففيه معنى التوبيخ وليس استفهاماً في المعنى ولهذا عدَّ واجباً (صالح، 2012م، 166)، في الجملة

الاولى هناك انجاز فعل تحقق عن طريق الاستفهام التصديقي الذي عدّه سيبويه فعل انجازي مباشر بينما يرى في الاستفهام في الجملة الثانية ليس انجازا بل اخبار لان الاستفهام خرج لغرض غير الطلب وهو التوبيخ؛ لأنه له مطابق بالخارج بحصول الضرب وهو يعلم بالضرب لكن أرا د توبيخه على فعله ، وليس يسأل عن شيء يجله أو غير معلوم مسبقا ، وهذا مخالف لما قال به سيرل بان الجملة التي تبدأ ب (هل) الفعل فيها كلامي مباشر بينما في الجملة المبدوءة ب (همزة الاستفهام) فعل غير مباشرة خرج لغرض غير الطلب ،وسيبويه يرى أن المعلومات المتضمنة في استدلالات التلويح الحوارية التي قال بها (كرايس) موجودة بين طيات مخطط أفعال الكلام التي عبر عنها سيبويه بالموجب وغير الموجب.

وقد علل ذلك بقوله ((ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل: أطرباً! وأنت تعلم أنه قد طرب؛ لتوبّخه وتقرّره ولا تقول هذا بعد هل)) (السيرافي، 2008م، 1/407) ، أي له مطابق في الخارج واعتقاد المتكلم ويبدو أن سيبويه يدمج بين البعد الاول هو مطابقة الواقع والبعد الثاني وهو اعتقاد المتكلم من غير الفصل بينهما كما فعل سيرل .

ويحلل السيرافي كلام سيبويه ((وذلك أنك تستفهم عن أمرٍ يجوز أن يكون عندك موجوداً، ويجوز أن يكون معدوماً، وتأمّر بشيءٍ يجوز أن يفعل، ويجوز إلّا يفعل)) (سيبويه، 1988م، 4/323)، وكلام سيبويه وتفسير السيرافي يدور في فلك نظرية الفعل الكلامي التي تعدّ من انجازات العصر الحديث مع أنّ هناك جذوراً واضحة في نصوص سيبويه، بل إنّ شارحاً مثل السيرافي أشار إلى مراد سيبويه ، وإنّ الواجب هو ما حصل علم المتكلم أنّه وقع ،أو لم يقع وهو (غير الواجب)عكس ذلك، أي : إنّ وقوع أو عدم وقوع الحدث مع الاعتقاد بوقوعه = واجب، ووقوع أو عدم وقوع الحدث: غير معلوم = غير واجب هكذا فهم سيبويه الإجابة من شيخه الخليل (صالح، 2012م، 166).

نتائج البحث

- 1- تأثير الفكر الاعتزالي واضح للعيان في سطور كتاب سيبويه، وقد بنى سيبويه أغلب قواعده النحوية بعد المدارس مع شيوخه على مقولات الفكر الاعتزالي
- 2- يُشير سيبويه إلي أن المتكلم عندما يعتقد من أن مخاطبه سوف ينجز الوعد وهذا الاعتقاد قاده الى التأكيد اصبح الفعل بحكم الموافق للخارج، وبذلك هنا الجملة خبرية واما عندما لا يلزمه التصديق ولا التكذيب أي غير موافق للخارج وهو طلب ممكن أن يتحقق وممكن لا يتحقق لذا عدّه فعل انشائي (انجازي) لا يخضع لشروط الصدق والكذب. .
- 3- إنّ سيبويه يدمج بين البعد الاول هو مطابقة والواقع والبعد الثاني وهو اعتقاد المتكلم من غير الفصل بينهما كما فعل سيرل وهو متأثر بالفكر الاعتزالي ولاسيما معاصره (النظام).
- 4- إضافة سيبويه شرط من شروط الموقفية للفعل الكلامي الخبري الا وهو اعتقاد المتكلم، وهذا يعني أنّ سيبويه لم يقف عند الشكل الخارجي للملفوظ ، بل استعان بالظروف الحافة بالقول واستدلّ بها في الوصول للمغزى الكلامي .
- 5- يؤكد سيبويه وأنّ الفعل المضارع المرفوع الذي يقع موقّع الاسم هو فعل واجب، أي (فعل خبري) على حين أنّ الفعل المضارع المنصوب الذي يقع مَوْضِعاً يؤول بالاسم ، والفعل المضارع المجزوم الذي يمكن أن يردّ لا في مَوْضِعِ الاسم ولا في مَوْضِعِ ما يؤول باسم فإنهما فعلان غير واجبين أي (فعل انجازي).
- 6- يؤكد سيبويه على شروط (سيرل)(القاعدة الاساس) يكون النطق بالجملة بمثابة التعهد بأن المحتوى القضوي حالة واقعية، وبذلك يطبق شروط الموقفية وعلاقتها بالصدق والكذب بصورة عملية من غير تنظير وكأن التنظير عمل مفروغ منه.

7- تتنبّه سيبويه على ما ذكره الباحثون المحدثون الغربيون، والعرب منذ القرن الثامن الميلادي، واستحضر في عقله الفذ، الظروف الحافة بالقول، بكثير من التعبيرات، فقد كان يعرض في أكثر من موقع من كتابه العناصر غير اللغوية التي تقوم مقام العناصر اللغوية وتسُد مسدّها.

المصادر والمراجع

1. ابن فارس، أحمد (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. ط1. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). دمشق: دار الفكر.
2. ابن منظور، جمال الدين الأنصاري (1414هـ). *لسان العرب*. ط4. بيروت: دار صادر.
3. إتشسن، جين (2016م). *اللسانيات مقدّمة إلى المقدّمات*. ط1. (ترجمة وتعليق: عبدالكريم محمد جبل). مصر: المركز القومي للترجمة.
4. بوجادي، خليفة (2009م). *في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم*. ط1. الجزائر: بيت الحكمة للنشر.
5. التهامي، ريم (2013م). *الاقتضاء وانسجام الخطاب*. ط1. الكتاب الجديد.
6. خليفة، هشام ابراهيم عبدالله (2007م). *نظرية الفعل الكلامي (بين علم اللغة الحديث ومباحث اللغوية في التراث العربي والاسلامي)*. (د.ط.). الأردن: دار الكتب.
7. ريكاناتي، فرانسوا (2018م). *المعنى الحرفي*. (د.ط.). (ترجمة: أحمد كروم). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
8. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3. لبنان: دار الكتاب العربي.
9. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). *الكتاب*. ط3. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.
10. السّيرافي، أبو سعد الحسن (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. ط1. (تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي). بيروت: دار الكتب العلمية.

11. الشهري، عبدالهادي بن ظافر (2004م). *استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية*. ط1. لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
12. صالح، عبدالرحمن (2012م). *الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية*. (د.ط.). الجزائر: موفم للنشر.
13. عبدالرحمن، طه (د.ت.). *تجديد المنهج في تقويم التراث*. ط2. المغرب: المركز الثقافي العربي.
14. علي، محمد محمد يونس (2006م). *علم التخاطب الاسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص*. ط1. بيروت: دار المدار الاسلامي.
- (2016م). *تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، نحو بناء نظرية في المسالك والغايات*. ط1. بيروت: دار كنوز للمعرفة.
15. عليوي، حافظ إسماعيل (2014م). *التداوليات علم استعمال اللغة*. (د.ط.). الأردن: عالم الكتب الحديث.
16. مزيد، بهاء الدين محمد (2010م). *تبسيط التداولية*. ط1. القاهرة: شمس للنشر والتوزيع.
17. مقبول، ادريس (2019م). *الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه*. (د.ط.). الأردن: عالم الكتب الحديث.
18. ميلاد، خالد (2001م). *الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)*. (د.ط.). تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.
19. يول، جورج (2010م). *التداولية*. ط1. (ترجمة: قصي العنابي). لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت: دار الأمان.

الأطاريح:

1. المرشد، أفرح بنت علي (2013م). *الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه*. رسالة ماجستير. كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية. المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.

البحوث المنشورة:

1. مقبول، إدريس (2004م). *البعد التداولي عند سيبويه*. مجلة عالم الفكر. المجلد 33. العدد 1.
2. آل صوينت، مؤيد عبيد (2012م). *سيبويه في التقليد الغربي*. مجلة آداب المستنصرية، العدد 58.
3. عبدالسميع، منصور (2006م). *الحروف المشبهة بالفعل دراسة تداولية*. مجلة كلية الآداب. جامعة حلوان. العدد 20.
4. عبدالمطلب، محمد (2016م). *أفعال الكلام*. مجلة فصول. المجلد 25، العدد 97.
5. كارتر، مايكل (2017م). *التداولية واللغة التعاقدية في بدايات الأولى للنحو العربي والنظرية الفقهية*. (ترجمة: ناصر فرحان الحرّيص). مجلة جامعة أم القرى لعلوم واللغات وآدابها. العدد 19.
6. كاظم، صباح عبدالهادي (2017م). *الإشارات في كتاب سيبويه*. مجلة كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. المجلد 23. العدد 96.
7. موسى، نهاد (1974م). *الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه*. مجلة حضارة الاسلام. دمشق.